آراء

# المنصف المرزوقي... ضمير الربيع العربي

علي أنوزلا

ولد الربيع العربي بدون زعامات حقيقية، قاده الشباب، وغذّته طموحات الشعوب المتعطّشة إلى الحرية والكرامة. لكن لو بحثنا اليوم، بعد مرور أكثر من عشر سنوات على انتفاضات الشعوب، في أكثر من دولة عربية، عمّن يجسد، أكثر من غيره، ضمير هذا الربيع، سيقفز إلى الأذهان اسم المنصف المرزوقي، أول رئيس عربي يتولّى السلطة بعد انتصار أول ثورة شعبية عربية حقيقية، هي التي شهدتها تونس عام 2011. في عزّ عنفوان الثورة التونسية، أياما قليلة بعد هروب زين العابدين بن علي، وفي وقتٍ كانت فيه البلاد في حالة فوضى يهيمن عليها خوفٌ جماعيٌّ من انهيار الدولة، وكان الثوار ما يزالون تائهين يقودون مسيراتهم الغاضبة في كل اتجاه وسط شارع بورقيبة، صوب مقرّ وزارة الداخلية تارة وصوب مقر رئاسة الحكومة في القصبة تارة أخرى، في تلك الأثناء، أُعلن عن وصول المنصف المرزوقي إلى تونس. يومها كنت حاضرا في مطار قرطاج الدولي، ورأيت مئات الأشخاص حضروا لاستقبال رمز النضال والمعارضة في عهد الديكتاتور المخلوع. وكانت من أكثر صور الثورة التونسية لفتا للانتباه آنذاك لحظة حملت الجماهير المرزوقي على الأكتاف، وهتفت بصوت واحد «المنصف المرزوقي رئيسنا».

كان ذلك تكريما تلقائيا رمزيا مستحقا للرجل الذي تحوّل إلى رمز للنضال والصمود بعد سنواتٍ طويلةٍ من المعارضة في الداخل، وسنوات أطول من المنفى في فرنسا، رفض فيها كل صنوف الابتزاز وإغراءات المساومة التي كان نظام بن علي يتقنها لإخراس صوت معارضيه أو شراء ذممهم، حتى تحول إلى الخصم الأبدي للنظام القديم. وفي لحظة نشوة فرحته بالثورة التي جعلته يعود إلى بلاده، محمولا على الأكتاف، يطوّق عنقه إكليل من الزهور مثل بطلٍ أولمبي، أعلن المرزوقي يومها: «أنا اللاجئ السياسي، الذي لم يكن لديه لا مال ولا جاه، عدتُ منتصرًا إلى بلدي، بينما هرب منه المستبدّون الذين طردوني منه خائفين مرعوبين».

بالنسبة لمن كان على مطّلعا على الشأن التونسي، لم تكن تلك بداية بروز اسم المرزوقي الذي لم ينتظر الثورة لركوب موجتها كما فعل كثيرون، فالرجل، بحكم خبرته طبيبا، استشعر خطورة النظام المستبدّ قبل غيره بوقت طويل، وكان من بين أكثر الناس في بلده إيمانا بدنو أجل ذلك النظام، لأنه كان يعرف جيدا كيف يشخّص أمراضه. وكما يقال في علم الطب، فالتشخيص الصحيح هو نصف الدواء. والمرزوقي بارعٌ في التشخيص قرأ مبكرا أعراض (وعلامات) زوال النظام الذي أسقطته الثورة. ومن يراجع تصريحاته وكتاباته طوال السنوات العشر الماضية يجد فيها تشخيصا واقعيا لما كان يحذّر من وقوعه اليوم، بخبرة الطبيب المحنّك وحسّ السياسي الملتزم، والرؤية الثاقبة للمناضل الصلب.

ومن يتابع اليوم ما يتعرّض إليه الرجل من حملات تشويهٍ لماضيه النضالي، ومن محاولاتٍ لجرّه أمام قضاء بلاده بتهم واهية، لحمله على نفي نفسه مرّة أخرى في فرنسا، يدرك أن خصوم المرزوقي لا يعرفون من أي معدن صنعت طينة الرجل الذي تعلّم أن لا يهادن، عاش تجربةً مؤلمة، وهو صغير مع عائلته التي أجبرها نظام الحبيب بورقيبة على مغادرة تونس لتستقر في المغرب. وعندما اشتدّ عوده عاد إلى بلاده تونس معارضا لديكتاتورها العجوز بورقيبة، جرّب المحن والمضايقات والسجون في عهده، وفي عهد الرئيس المخلوع بن علي. وفي كل مرة كان يخرج منها صلبا قويا، وهو ما صنع شخصيته العنيدة في نضالها المتسامحة في حوارها، لذلك كان يقول دائما لمن كان يلاحظ عليه معارضته الدائمة الوضع القائم، حتى عندما كان رئيسا لتونس الحرّة، إن الإنسان لا يصبح معارضا باختياره، وإنما بالضرورة، وهو ما ركّزه في إحدى مقولاته التي تلخص فلسفة حياته، وتختزل تجربته «لقد أصبحت معارضا بقوة الظروف، لأنه لم يكن لدي خيار آخر سوى أن أصمت»، ومن يعد بالذاكرة إلى الوراء قليلا يكتشف من كان في زمرة الصامتين خوفا آنذاك، وقيس سعيّد، الرئيس الذي يريد أن يحاكم المرزوقي اليوم، لم يكن سوى نكرة وسط تلك الأغلبية الصامتة التي زيّنت للديكتاتور أفعاله وقوّت شوكته. لذلك، لا تنتظروا من المرزوقي أن يصمت اليوم أو غدا ما دام قادرا على رفع صوته، وهو ما فعله ويفعله كل يوم، منددا بعودة الديكتاتورية إلى تونس في ثوب شعبوي رثّ، ومحذّرا من تسونامي الثوّرات المضادّة التي تتحرّك في أعماق المحيطات، منذرةً بالخراب والفناء لكل التجارب الديمقراطية الفتية في المنطقة العربية، ومبشّرا بالموجات القائمة من الربيع العربي المغتصب.

> يعود المرزوقي اليوم إلى الواجهة من خلال خندقه المفضل: المواجهة، وهو الذي لم يبرحها يوماً

هذا هو المرزوقي الذي يريدون اليوم أن يحاكموه على مواقفه وآرائه، وهو المناضل الذي تحمّل مخاطر تأسيس أول تجربةٍ لمنظمةٍ تجاهر بحقوق الإنسان في تونس عام 1989، يومٍ كان الدفاع عن حقوق الإنسان مغامرةً غير محسوبة العواقب، ومجازفة قد تؤدي بصاحبها إلى الهلاك المحتوم. إنه المرزوقي نفسه الذي أعلن، ثلاثة أيام بعد هروب بن علي من تونس، وفي وقت كان العالم كله ما زال تحت صدمة ما وقع، ترشّحه لقيادة التجربة الانتقالية في بلاده، وهي التجربة التي نجح في إدارتها في لحظةٍ تاريخيةٍ فارقة وصعبة، وفي ظروف استثنائيةٍ مضطربةٍ عاشتها المنطقة العربية برمتها، كانت تونس خلالها، بقيادة المرزوقي، بمثابة النبراس الذي ينير الطريق أمام كل الشعوب العربية التوّاقة إلى الحرية والكرامة.

اليوم، يعود المرزوقي إلى الواجهة من خلال خندقه المفضل: المواجهة، وهو الذي لم يبرحها يوما، لأنها الأوكسجين الذي يتنفسه في مواجهة كل وباء استبدادي طارئ يحاربه بلا هوادة وبدون تنازلات. إنه اليوم الصوت المعارض الأعلى والأبرز بدون منازع، ليس لقيس سعيّد، وإنما للثورات المضادّة التي تقف خلف انقلاب سعيّد، كما فعلت مع انقلاباتٍ سابقة في مصر وتجربها اليوم مع السودان، ومع حروبٍ أهلية أشعلتها في ليبيا واليمن وسوريّة والعراق وأخيرا لبنان، وليس أخيرا، لأن لائحة التآمر على الشعوب العربية طويلة. قد يختلف كثيرون مع المرزوقي في مواقفه، وفي اندفاعه، وفي جرأته، وفي صراحته، وفي عناده، وفي صلابته، وفي تسامحه، وفي مهادنته، وفي تنبؤاته وتوقعاته، لكن الجميع لا يملك إلا أن يحترمه، لأنه يفرض احترامه، بتواضعه الكبير، على الجميع.

(كاتب وإعلامي مغربي)

كاريكاتير عماد حجاج




# البرهان والرهان الخاسر

طارق الشيخ

أزمة سياسية تبلغ مداها في السودان. يبدو أنّ رئيس مجلس السيادة، الفريق عبد الفتاح البرهان، يلعب آخر أوراقه في جدل العسكر والمدنية، وهي ورقة خطرة، ليس فقط على الأطراف السياسية وحدها، وإنما على السودان وأمنه بكامله، فالرجل ظل يلهث وراء سراب التفويض من الشعب السوداني وتنصيبه رئيساً للبلاد، أملاً في نسخ التجربة المصرية لسميّه عبد الفتاح السيسي. والثابت أنّ شيئاً ما لا يسير كما يتمنّاه البرهان، بل إنّه يُقابل، في كلّ مرّة يجرّب فيها الرهان على حصول معجزة وسحب ورقة التفويض، بصدٍّ صادم من الشارع السوداني. تكرّر الفشل والصدّ في الفشقة، وفي حادثة القبض على الخلية الإرهابية في الخرطوم. وبدلاً من الهتاف باسمه كما توقع، فوجئ بهتاف الشباب العنيف ضدّ شخصه، ما اضطرّه لمغادرة المكان. وأخيراً في شرق السودان، حينما تخلّى عن مسؤولياته الدستورية قائداً للجيش وتتبعه الشرطة والأجهزة الأمنية، لكنّه لم يجعلها تتصرف بشأن ما أقدمت عليه مجموعة صغيرة، مؤيدة لناظر البجا، محمد ترك، عندما أوقفت حركة الصادر والوارد عبر ميناء بورتسودان على البحر الأحمر، الأمر غير المسبوق في السودان. وأخيراً سماحه للقوى المؤيدة للنظام القديم بمشاركة الحركات المسلحة من دارفور والشريكة في الحكم، بتنظيم تظاهرة، تحولت سريعاً إلى اعتصام أمام القصر الجمهوري، أقل ما يوصف به بأنّه تحت رعاية كاملة من الشقّ العسكري في الحكم.

السؤال الملحّ هنا، هل يمكن أن يتحقق حلم البرهان بالحصول على التفويض السياسي الذي لطالما حلم به؟ الإجابة أنّه لن يحصل على شيءٍ من ذلك، لأنّ البرهان أظهر مرّة بعد أخرى أنّه لا يجيد قراءة الواقع السياسي، وبعيد عن إدراك مطلب الشعب بالتغيير الجذري، وهو لا يزال يمارس رقابته المحكمة على طرفي الحكم، المدني والعسكري. وأيضاً لأنّ البرهان يجرّ الجيش إلى مواجهة غير مسبوقة مع الشارع السوداني. وتحت قيادته، تحوّل الجيش من مؤسسة ضامنة لحماية أمن البلاد واستقرارها إلى جزء أصيل في الصراع السياسي، وذلك لأول مرة في السودان. تاريخياً، كان الجيش يدخل الساحة السياسية إما بطلب صريح من القوى السياسية الكبرى، ممثلة في الطائفتين الختمية والأنصار، كما حدث في انقلاب إبراهيم عبود في 1958 أو في انقلاب جعفر النميري في 1969، والذي جاء محمولاً على خلفية صراع عاصف بين اليسار بقيادة الحزب الشيوعي والطائفية وجماعة الإخوان المسلمين. لكنّ الصورة تبدو، هذه المرّة، أكثر خطورةً، فالجيش بثقله في الميدان مقابل الرفض المتواصل لوجود العسكر في الحكومة الانتقالية. وليس الجيش وحده، بل هناك الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا، وهي على الرغم من أنّها طرف أصيل في الحكومة المدنية، ممثلة في وزير المالية جبريل إبراهيم وقياداتٍ من الجبهة الثورية وحاكم ولاية دارفور مني أركو مناوي، فهي تدعم ضم عناصر النظام القديم للحكومة، بحجّة توسيع قاعدة الحكم. ويخطئ البرهان حينما يواصل انتقاده الصريح أو المبطن للحكومة المدنية، بينما هو شريك أصيل معها في كلّ الخطوات، ما جعل رئيس الوزراء عبد الله حمدوك يسمّيها النموذج السوداني الفريد في الحكم. أضف إلى ذلك أنّ البرهان، بوصفه القابض على مفاتيح الأمن والجيش والشرطة، غير أنّه لم ينجز شيئاً ملموساً على هذا الصعيد، فلا المواطن شعر بأمنٍ قد تحقق، ولا هيكلة على أيّ مستوى شهدتها القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية. وكأنّما يعلن العسكر بذلك الرفض الصريح لكلّ مطالب الشارع في إعادة بناء القوات المسلحة والأجهزة الأمنية والشرطة. وفوق ذلك، كلّ يوم يمرّ يتأكّد أنّ الشق العسكري يتعمد زرع الألغام على طريق التحول المدني الديمقراطي للدولة، إذ لا تزال 80% من الموارد المالية للدولة بيد الجيش، وهذا ما أعلنه حمدوك، الذي قال، قبل أكثر من عام، إنّ لا شيء تغير، فمؤسسات الجيش تحتكر أغلب النشاط الاقتصادي في البلاد، عبر شركات متعدّدة تمارس نشاطها بعيداً عن رقابة وزارة المالية أو الوزارات ذات الصلة بالنشاط الزراعي أو التجاري. وفوق ذلك كله، نصّ اتفاق جوبا على إدماج قوات الدعم السريع وسائر القوات المنتمية للحركات المسلحة بالقوات المسلحة السودانية، وهو ما لم يبدأ بعد. وبكلمة واحدة، يرفض الشق العسكري، على عكس تفاؤل حمدوك، القيام بواجباته تجاه التحوّل الديمقراطي. إلى ذلك، يبدو أنّ عبد الفتاح البرهان يعوّل عبر الشريك المقرّب محمد حميدتيعلى دعم إسرائيلي لمحاولاته للاستفراد بالحكم، وهذا ما تشهد عليه الحركة النشطة مع أبوظبي وإسرائيل، وهذا ما يزيد من غضبة الشارع السوداني عليهما معا.

> المطلوب شعبياً الالتزام بالبرامج الأولى للثورة، والتقيد بترتيب البيت لحكم مدني مستدام

بصورة أكثر وضوحاً، رهان البرهان وحميدتي والمجموعة العسكرية على تأييد الشارع خاسر ومرفوض من غالبية الشعب، وتؤكده المسيرات الضخمة والهتافات القوية. وفي الوقت نفسه، يرفض الشارع حالة الضعف والتخبط والعجز التي تبديها الحكومة، ما يتسبب في زيادة الأزمات التي تواجه المواطن السوداني.

(إعلامي سوداني)

# الفصل المُستجدّ في تقييم رابين

أنطوان شلحت

تنشغل إسرائيل، في مثل هذه الأيام منذ 26 عاماً، بإحياء الذكرى السنوية لاغتيال رئيس حكومتها السابق، يتسحاق رابين (4 نوفمبر/ تشرين الثاني 1995). وفيما كان الصوت الأعلى في خضم هذا الانشغال، على مدارمعظم تلك الأعوام، للزاعمين أنّ هذا الاغتيال تسبّب أيضًا بقتل «السلام» مع الفلسطينيين، كون الرجل تطلّع إليه أولًا وقبل أي شيء، فمنذ أعوام قليلة بدأت الكفّة ترجح لصالح أصوات تؤكّد، من ضمن أمور أخرى، أنّه لم يكن رجل سلام، وأنّ «اتفاق أوسلو» مع منظمة التحرير الفلسطينية استهدف أكثر شيء الدفع بمصالح إسرائيل الأمنية الإقليمية. وفي هذا الشأن تحديداً، يعتبر ورثته من رؤساء الحكومة في دولة الاحتلال، ولا سيما بنيامين نتنياهو، بمثابة مكمّلي طريقه.

هذا التقييم لرابين غير منحصرٍ في خصومه السياسيين، بل يشمل أقرب من كانوا محيطين به، وفي مقدمهم مستشاره الاستراتيجي، حاييم آسا، الذي كرّر هذا العام تأكيده أنّ الهدف الأهمّ الذي كان موضوعاً نُصب عينَيْ رابين، لدى توقيعه اتّفاقات أوسلو، هو الإفضاء إلى تحسين حُظوظ إسرائيل في البقاء المادّيّ على المدى البعيد، ولم تكن في هذا الهدف أيّ اعتباراتٍ نابعةٍ من الفلسفة المرتبطة بمقاربة المهاتما غاندي. كما شدّد على أنّ أيّ تقييم مغاير بهذا الصدد مثل القول إنّ رابين هو «فيلسوف سلام» لا شخصيّة استراتيجيّة فذّة هو بمثابة تشويه لإرث هذا الرجل. ولا تزال تتصادى أقوال أبراهام بورغ، الذي تولى منصب رئيس الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) في أثناء المصادقة على اتفاقات أوسلو، في سياق مقابلة مع صحيفة «معاريف» الإسرائيلية قبل أعوام، وورد فيها أن رابين الذي أنشد «أغنية السلام» في المهرجان الذي انتهى بمقتله لم يُنجز اتفاق سلام، وإنما حاول أن يسلك سكّة مغايرة لطريق قمع الفلسطينيين وإقصائهم، غير أن الحمض النووي لديه ولدى أوسلو لم يكن سلميًا بتاتًا، وهو دأب على أن يعيد التذكير بأن موقفه إزاء القضية الفلسطينية غير مُستلّ من قرارات المحكمة العليا، ومن مقارباتٍ منظّمة بتسيلم لحقوق الإنسان، ما يدلّ على أنّ «عالمه الداخلي غير مؤسّس على العدالة والشّراكة وبناء الثقة والحساسية تجاه صدمات الآخر» على حد تعبير بورغ.

عند متابعة ما كتب هذا العام، لا بدّ من الالتفات إلى نقطتين: تأكيد أنّ رابين عندما ذهب إلى مسار أوسلو كان يمتلك خطة استراتيجية، ترتبط بالحفاظ على أمن إسرائيل «دولة يهودية ذات حدود يمكن الدفاع عنها» من دون أيّ إستراتيجيا تتعلق بـ«السلام». ورأى في الرئيس ياسر عرفات بالأساس شريكاً في قمع المقاومة الفلسطينية وحركة حماس، وبمفهوم ما اعتبره سيقبل التنازل في المستقبل عن القدس وحق العودة للاجئين وخطوطَ 1967 وعن المستعمرات في «الكتل الكبرى» وإلّا سيظل حاكمًا لرام الله فقط!

والنقطة الثانية أنّ رابين كان أول من استشرف ما بات يُعرف باسم «الخطر الإيراني» المتمثل في السعي إلى امتلاك قدرة نووية وللهيمنة الإقليمية. وفي ضوء ذلك، رأى ضرورة عقد اتفاقيات تطبيع مع مزيد من دول المواجهة في أعقاب اتفاقية السلام مع مصر المبرمة في نهاية سبعينيات القرن الفائت، ومع ما تسمّى «دول الطوق الثاني»، وفقًا لعقيدة بن غوريون، في ظل تطورات عالمية غير مسبوقة، أبرزها انهيار الاتحاد السوفييتي السابق. وينوّه القائلون بهذه الخصيصة بأن رابين كان مدركًا، في قرارة نفسه، بأن مثل هذه الاتفاقيات لا يمكن بلوغها إلا إثر سلوك طريق التسوية مع الفلسطينيين، وهو ما حدث، حيث تأدّى عن اتفاقيات أوسلو إبرام اتفاقية السلام مع الأردن، وانطلاق المفاوضات الإسرائيلية - السورية. وفي سياق متصل، ينوّه هؤلاء أنه لو كان رابين ما زال حيًا لكان من أشدّ مؤيدي «اتفاقيات أبراهام»، على الرغم من أنها لم تُبرَم بموجب المسار نفسه الذي عُرف باسم «فلسطين أولًا»، في إشارة بليغة إلى ما حدث من تغيّرات دراماتيكية على الموقف العربي الرسمي نفسه.

# عندما يصبح الصدر «صانع ملوك»

عبد اللطيف السعدون

يريد زعيم تياره في العراق، مقتدى الصدر، أن يقنعنا بأن مهمة حكومته «الأبوية»، كما أسماها، هي تنفيذ البنود التي أطلقها في «خطاب النصر» عشية ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية، ومعنى ذلك، لو صحّ، أنه سيشعل شمعةً في آخر النفق الطويل الذي عشنا في ظله عشرين عاماً. ولو فعل هذا حقاً يكون قد انتزع نفسه من غطاء إيران، ونأى بها عن «المليشيات» والأحزاب التي تدين بالولاء لولاية الفقيه، وتلتزم توجيهات طهران. لكن هل يفعلها الصدر، وهو «المجرَّب» مرّات، والمعروف بكثرة تناقضاته وسرعة تقلباته الزئبقية، والمشهور بإعلاناته الإصلاحية «الوطنية» التي يتحدّث عنها في الليل، ويتنصّل منها في النهار؟

ثم، هل يستطيع أن يطوي شعاره عن «تقوية الدين والمذهب»، وهو الشعار «الملغوم» الذي سعى إلى تكريسه عملياً منذ صنع، غداة الغزو الأميركي للبلاد، مليشيا «جيش المهدي» الطائفية التي ولغت بدماء مئاتٍ من علماء وأكاديميين ومهنيين وضباط الجيش السابق؟ ألا يحيلنا هذا الشعار إلى رؤية دينية - مذهبية ضيقة، تُنكر الآخر وتكفّره وترفض حقه في الاختيار. و«الآخر» في العراق متنوّع بحكم طبيعة البلاد التاريخية والجغرافية، وقد جمع الهويات الثانوية المختلفة وطن واحد وهوية موحِّدة (بكسر الحاء)، واختزال هذا التنوع التاريخي في دين أو مذهب يعني «اختزال» الوطن وتقسيمه وتشظيته وإلغاء المواطنة الحرّة المتساوية، ويضع في خانة الخصوم المفترضين كل من يعتقد بدين أو مذهب آخر غير ما يعتقد به الصدر؟

ولكي نوصل الصدر إلى باب الدار، كما كان يقول أجدادنا، دعونا نقرأ بعض ما ورد في «خطاب النصر»... يبلغنا الصدر أنّ أحد أهداف حكومته القادمة حل المليشيات وحصر السلاح بيد الدولة، وهو أول من حاول أن يشرعن سلطة المليشيات بدايات الغزو الأميركي، إذ أنشأ «جيش المهدي» ثم «لواء اليوم الموعود» وبعدهما «سرايا السلام»، وصولاً إلى «القبعات الزرق» التي فتكت بثوار تشرين، وقتلت وأصابت العشرات منهم، وفي كل مرّة، يظهر الصدر لينكر ما فعلته تلك المليشيات بالناس، ويلقي المسؤولية على بعض من مقرّبيه ويبعدهم عن حظيرته، لكنّه سرعان ما يعفو عنهم بعد حين، ويعيدهم إليها، كيف يمكننا أن نصدّق، إذاً، وعده لنا، وفي ذاكرتنا تلك المشاهد السوداء المخضّبة بالدم، أما كان بإمكانه أولاً أن يبرهن على ذلك عملياً، فيُقدم على حل مليشياته، ويضع أسلحته بيد الدولة؟

أيضاً، يذكّرنا الصدر بحكاية «هيبة الدولة»، معبّراً عن حرصه على إعادتها، وهو واحد ممن سقطت «هيبة الدولة» على أيديهم، وباتت في خبر كان، والشواهد أكثر من أن تُحصى.

وبعد هذا يعدنا بتصدّي حكومته للفساد وللفاسدين، وتأكيده على «أننا سنزيح الفساد بدمائنا»، وماذا عن فساد وزراء التيار الصدري، الصحّة والكهرباء على وجه الخصوص، وقد انتشرت رائحة الفساد في الوزارتين، ولدى هيئة النزاهة بخصوصهما عشرات الملفّات «النائمة» التي لا يمكن لأحدٍ إيقاظها سواه، وقد دعاه مرّة برلمانيون لأن يتحمّل مسؤوليته، فيحاسب وزراءه الذين تورّطوا في عقودٍ أضرّت بمواطنيه، كعقود الكهرباء والأدوية وسواها، لكنه فضّل عدم الرد، وهو يعرف أن «الهيئة الاقتصادية» التابعة لتياره هي التي تتعاقد وتساوم وتشتري وتبيع. وبالطبع، لتياره حصة الأسد، وللآخرين حصصهم بالضرورة! هذا كله غيضٌ من فيض، ولا يستطيع مقتدى الصدر أن يُنكره أو يتجاهله، لكنه يغضّ الطرف عنه، منطلقاً من «فائض القوة» الذي كسبه نتيجة اختلال موازين القوى وبروز معادلاتٍ زائفةٍ فرضتها «العملية السياسية» التي اخترعها الأميركيون بعد الغزو واستثمرها الإيرانيون، وساهمت أيضاً في ذلك «شعبويّته» المصطنعة في أوساط فقراء الشيعة الذين ما زالوا بعد عشرين عاماً على ولادة «العراق الجديد» يبحثون عن مقوّمات عيشٍ كريم يليق بالبشر في بلدٍ لا يوفر لهم سوى مواكب اللطم، والوعد بظهور المهدي الذي يجيء ولا يجيء!

(كاتب عراقي)



# أزمة الهوية... من أنا؟ من نحن؟

سمير الزبن

هل أنا والداعشي اللذان خرجنا من الحارة ذاتها نحمل الهوية الفردية والجماعية ذاتها، لأننا نشأنا في المكان ذاته؟ هذا سؤالٌ يتعلق بالهوية، ومن الممكن اشتقاق الكثير من هذا النوع من الأسئلة، خصوصاً أنّ الهوية باتت السردية الكبرى في زمن التشظّي في العالم، والذي تختلف أسبابه من مكانٍ إلى آخر، لكنّه يفعل الفعل نفسه، في إعلاء الهوية الذاتية مقابل احتقار هوية الآخرين، فالهوية ليست إشكالية فحسب، بل هي غامضة أيضًا. ليس لأن لها مستويات عدّة، أو للشخص هويات عديدة، كأن أنتمي إلى بلد، وأمارس مهنةً معينة، وأشجّع فريقًا محددًا لكرة القدم، وأنتمي إلى نقابة محدّدة، وأنتمي إلى مجموعةٍ مناهضة لحكم الإعدام ... إلخ. وهي كلها هوياتٌ جزئية، قد تكون غير مؤثرةٍ في الصراع الاجتماعي، كأن يكون المرء فنانًا تشكيليًا. وقد تكون مؤجّجة للصراع، كأن يرى الطائفي هويته الأساس الذي يتعامل من خلاله مع الآخر المختلف، ما يجعل الهوية خطرة، وقابلة للانفجار الدموي.

من أنا؟ من جاري؟ هل هو الآخر الذي يهدّدني؟ هل هو عدوي الداخلي؟ لهذه الأسئلة إجاباتٌ مختلفة. فهي تذهب باتجاه تسامحي، حين تعترف بالآخر المختلف بوصفه مساويا لي في القيمة والحقوق، وأن هويته المختلفة هي تنويعٌ يغني البلد. وإجابة سلبية، تذهب باتجاه تدميري ودموي، حين ترى في الآخر المختلف العدو الذي يجب استئصاله، لأنّه باختلافه يهدّد وحدة جماعتي، والتي وحدها على حقّ، وأن الآخرين ليسوا شركاء في الوطن، بل هم أعداء كامنون، في اللحظة المناسبة سينقضّون علينا، وقبل أن يفعلوا ذلك، علينا البدء في استئصالهم، لأنّهم لا يستحقّون الحياة. وبالتالي، يمكن أن يحمل أناسٌ يعيشون في الحي ذاته هوياتٍ تذهب باتجاهاتٍ مختلفة ومتناقضة، تجعل هؤلاء الذين يعيشون في مكانٍ واحد، في عالميْن مختلفيْن ومتناقضَين فعليًا. في الوقت الذي يظهر المجتمع يعيش حالةً من التعايش، تكون المراحل المُشعلة للكوارث تعمل في العمق. وفي لحظة الصدام، يتحوّل التعايش الظاهر إلى حربٍ استئصاليةٍ بين أطرافها. بالطبع، لا تكون الحرب نتيجة المفجّر المباشر للصراع، بل يكون أساس الصراع قد تكوّن داخل هذه الجماعات التي انغلقت على ذاتها، وتم العمل بشكل منظم على إيجاد هذا الالتفاف حول هوية إلغائية اخترعها من تخدمهم هذه الهوية.

بالتأكيد، أنا وجاري الداعشي لا نملك الهوية ذاتها، على الرغم من أنّنا، نحن الاثنين، عشنا في المكان ذاته، وطالما هناك طرفٌ إلغائي يحمل مشروع قتل لي بوصفي كافرًا. لم أعد أنتمي أنا والذي يريد قتلي إلى المجموعة الاجتماعية ذاتها، وبالتالي لا نحمل الهوية ذاتها. ومن هنا، يمكن القول إن هناك تنوّع هويات وهناك صراع هويات، والإجابة عن أسئلة الهوية هي التي تحدّد وجه الصراع المستقبلي بين المجموعات المكوّنة للبلد. الاعتراف بالتنوّع هو الأساس المكوّن لحالة تعايش الهويات في مجتمعٍ واحد، وهو ما يحتاج، بالضرورة، إلى اعتراف الهويات المتبادل بعضها ببعض، بوصفها غنى اجتماعيا، عبر صيغةٍ من العقد الاجتماعي الذي يقبل هذا التعدّد والتنوّع، ويسمح له بالتعبير عن نفسه ضمن الضوابط القانونية، شرط ألّا تكون الهوية إلغائيةً تريد استئصال الآخر، سواء لأسباب دينية أو إيديولوجية.

صراع الهويات يكون في حالة المجموعات المتعصّبة التي لا ترى في الهوية سوى الأنا الجمعي الذي يجب أن يكون موحّدًا في مواجهة الآخر، مطلق آخر، الفرد المعميّ على عينيه، الذي يرفع جماعته الضيقة إلى مرتبة المقدّس، وهذه الأنا تعرّف نفسها بالسلب بعلاقتها بالآخر. وأصحاب الهوية المهدَّدة لا يثقون بأصحاب الهويات الأخرى، ولا قيمة للهويات الأخرى أو لأصحابها، وبذلك لا اعتراف متبادلاً، وعندما يحدُث صراعٌ في هذه المجتمعات، فإنّ الهويات المتعصّبة تعبر عن نفسها بشكلٍ دموي. لا بد لتنوّع الهويات من مجتمعٍ ديمقراطي، يحمي صيغة التعايش بينَها. وهذا لا نراه في المجتمعات الاستبدادية، لأنّ السلطة المستبدّة حالةٌ استئثارية، لا تعترف بالتنوّع في مجتمعها، فتتلاعب بالهويات الجزئية، وتقلب أصحاب هذه الهويات بعضهم ضد بعض، وهو ما يصبح بالضرورة شغلها الشاغل من أجل القبض أكثر على السلطة. هذا لا يعني أن المجتمع الديمقراطي محصّنٌ ضد الهويات الإلغائية، على الإطلاق، فحتى المجتمعات الأكثر ديمقراطيةً في العالم تعاني من انفجار الهوّيات الجزئية في العقود الأخيرة، ومن نمو هذا النوع من الهويات الإلغائية والعنصرية والشعبوية المتصاعدة، خصوصا تلك الهوية الوطنية التي يتم تصعيدها في مواجهة اللاجئين إلى هذه البلدان، بوصفهم الطرف الضعيف في البلد. على الرغم من ذلك، وبفعل البنية القوية للديمقراطيات، ما زالت قادرةً على دمج هذه الهويات الجديدة والخطرة في آليات التعبير الديمقراطية، بوصفها طيفًا موجودا في هذا المجتمع. تتأثر الهوية بالخيار الفردي، عندما يملك الفرد خيار الانشقاق عن جماعته، وهذا ما يوفره الاعتراف بالتنوع الهوياتي للمجتمع، يمكن أن يكون هذا الانشقاق أساسًا لإعادة اختراع الهوية من جديد، والتخلص من شوائبها الضارّة، وجعلها مرنة، فهي بطبيعتها متغيرة. أما في سياسات «هوية القطيع» فلا يملك الفرد الانشقاق، وهو عمليًا عبد الهوية التي توحّده مع أقرانه في الجماعة بالسلب ضد هوياتٍ أخرى، ما يشكّل سياقًا لصراع اجتماعيٍ نكوصي، بدلًا من تنوع هوياتيٍّ قابل للتعايش. الفردنة هي الحل للهويات المغلقة والقاتلة، فتفوّق الأنا على النحن يجعل المشاركة الفردية مع الآخرين في العيش المشترك أسهل. صحيحٌ أنه خيار بطيء، لكنه فعّال، فالهوية نوعٌ من السردية الذاتية لتجارب جماعية، صور هذه التجارب وتفاعلها تنتج هذه الهوية، وفي السردية نفسها تظهر أزمات الهوية، وأشكال الردّ على هذه الأزمات، هل يكون ذلك بإلغائيّ الآخر أم بالتعاون معه.

> أنا وجاري الداعشي لا نملك الهوية ذاتها، على الرغم من أنّنا عشنا في المكان ذاته

لا أريد إعادة كلّ الصراعات إلى سياسات الهوية، بالتأكيد المسألة أعقد من ذلك بكثير. على الرغم من ذلك، بات معروفًا اليوم أنّ الأنا التي اخترعت الهوية القومية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وتحوّلت إلى شكل هوياتي مسيطر، أدّى إلى حربين عالميتين، كانتا الأكثر دموية في التاريخ. ولا تقل الهويات الجزئية المسيطرة والمغلقة خطورة في المجتمعات المحلية، فهي قاتلةٌ بامتياز، فلا يمكن أن يشكّل الفرد خطرًا على «أمن الدولة» عندما ينتقدها، وأنّ هذا النقد «يوهن عزيمة الأمة»، هي تهم جعلت معارضين يقضون سنواتٍ طويلةً من عمرهم في السجون السورية، فما هذه الأمة التي تهتز عزيمتها من نقد متواضع؟! وما يجري من حقن للكراهية في الهويات الجزئية، كلّما ارتفعت وتيرة الصراع، يحوّل سياسات الهوية إلى قاتل رئيسي.

(كاتب فلسطيني)




ترحيب باللاجئين في كراكوف، بولندا، أغسطس الماضي (بيتا زوارزل/Getty)

# بماذا تذكّرنا رصاصات الشيّاح؟

أرنست خوري

يصعب تجاهُل الخيط الذي يربط أحداث الحرب المصغرة التي شهدها خط التماس التاريخي الفاصل بين شرقي بيروت وغربيها يوم الخميس الماضي، وما آلت إليه انتفاضة 17 أكتوبر/ تشرين الأول بعد عامين من اندلاعها. لا تنبع صعوبة التجاهُل من تزامن الحدث الدموي في محلّة الشياح ـ عين الرمانة، مع حلول ذكرى أبهى ما عرفه لبنان في تاريخه السياسي المعاصر فحسب، بل أيضاً من العنوان الذي أنزل من خلاله «الثنائي الشيعي» المسلحين والجمهور إلى الشارع ليلقى ستة منهم حتفهم هناك برصاص قنّاصة من مليشيات مقابلة أو من عسكر نظاميين: إطاحة المحقق بانفجار مرفأ بيروت طارق البيطار، لأنّه تجرّأ على استدعاء وزراء من «أصدقاء» حزب الله. وتعبير الأصدقاء ليس تحليلاً ولا غمزاً ولا ثقل دم، بل هو مستعار من خطاب لحسن نصر الله، يوم الاثنين 11 أكتوبر، وقد صاغ فيه تفاصيل «أمر اليوم» الذي ينصّ على إطاحة ثاني قاضٍ يحقق في انفجار المرفأ، بعد فادي صوّان، للسبب نفسه: لقد سوّلت له نفسه توجيه الاتهام لأصدقائنا، فيا غيرة الدين. والحال أنّ لبنان الذي يحكمه حسن نصر الله، القضاء فيه لا يتهم مسؤولين بموجب أدلة وشهادات ومواد قانونية. في لبنان ذاك، صارت الأزمة بالنسبة لبعضهم في السلطة، والمفخرة بالنسبة للآخرين، أنّ معظم القضاة في مختلف درجات المحاكم ممن تعاقبوا على ملف انفجار المرفأ، هم من المسيحيين، ذلك أنّ العدد الأكبر من ضحايا الانفجار هم من أبناء هذه الديانة وبناتها. هذا العقل المريض الذي فكّر بفرز القتلى والجرحى وإحصائهم بحسب الهوية الطائفية قَبل، ذات يوم، بمعادلة «قاض مسيحي يحقق بمقتل مسيحيين» جرياً على نظرية نصر الله: «نحن نقمع شارعنا وأنتم تقمعون شارعكم». ثم عاد العقل المريض اليوم ليكتشف أنّ في الأمر محاباة للمسيحيين، وتهديداً لغيرهم، بعدما شعر بالخطر الجدّي من استدعاء مسؤولين إلى التحقيق، إذ إنّ المحاسبة في قضية الانفجار، لو حصلت، فإنّها ستحقق أحد شعارات انتفاضة أكتوبر: بناء دولة قضاؤها يحاسب خارج التوازنات المذهبية. في لبنان ذاك، تُحرق أنبل القضايا لتصبح كومة من القاذورات. هناك، إنّ كارثة بحجم انفجار المرفأ ودمار نصف العاصمة ومقتل 220 شخصاً وتشرّد نصف مليون آخرين، تصبح «قضية مسيحية». وهل من أسباب أكثر وجاهة من هذه لكي تمتص حركة الهجرة من البلد ما بقي من طاقات ونخب وشباب؟ حرب الساعات الـ12 يوم الخميس الماضي فيها تكثيف لكثير من محطات لبنان في سنوات ما بعد حربه الأهلية. هي تذكّرنا بأنّ اندلاع الحرب مجدداً، لا جولات الاقتتال المحدودة، حتى ولو كان احتمالاً ضئيلاً، ليس مستحيلاً. تذكّرنا بأنّه في الحرب الأهلية، التي تحصل في العادة بين مبنى وآخر، وبين الجار وجاره، وبين الأخ وأخيه، في أضيق الزواريب، لا يمكن حتى لحزب الله، بكلّ انتفاخ القوة الذي لا يتردّد في استعراضه بمناسبة ومن دونها، أن يخرج «منتصراً». تذكّرنا بأنّ انتفاضة 17 أكتوبر، لو لم تحصل، لوجب اختراعها. تذكّرنا بأنّ الجيش اللبناني لا يستطيع التدخل لفضّ أيّ نزاع أهلي تحت طائلة انقسامه، مثلما حصل في الحرب الأهلية «الرسمية» (1975 - 1990). تذكّرنا بأنّ السلاح السحري الذي تحكم به سلطة حزب الله البلد هو الحرب الأهلية: تخويفاً بها، أو تفجيراً لها، أو ادعاءً بأنّها هي القادرة على منع اندلاعها. في 7 مايو/ أيار 2008، كان موعد إشعالها. قبلها في 14 فبراير/ شباط 2005 كان زمن التهديد بها في حال زادت ردّة الفعل على اغتيال رفيق الحريري عن الحدّ المسموح به. منذ 17 تشرين 2019، آن الأوان بالنسبة للسلطة لتذكير متظاهرين طامحين بنيل رتبة مواطن، بأنّ هذا نظام لا يسقط، وأنّ هذا بلد يقيم الماضي في حاضره. فكّر شعب 17 تشرين ملياً بما وصل إليه واستكان. خرج له قاضٍ فدائي يعمل في مجاله بلا استعراض، فأعاد الروح للحالمين بالعيش في دولةٍ لا رعيّة. فكّرت السلطة بما وصل إليها فكان لا بدّ من تذكير من يهمّه الأمر بما يجدر وضعه كحلقة في الأذن: البديل عنا، «كلّنا يعني كلّنا»، لن يكون سوى حرب أهلية.

# فرصة للتغيير في العراق

مروان قبلان

على الرغم من التهديد والوعيد، لم تنجح محاولات حلفاء إيران في تخويف المفوضية العليا للانتخابات، ودفعها إلى تغيير نتائج انتخابات العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، والتي تردّدت أصداؤها في أرجاء معسكر إيران الإقليمي. وبحسب النتائج النهائية المعلنة، خسرت مليشيات «تحالف الفتح» جزءاً كبيراً من نفوذها السياسي، إذ حلّت في المرتبة الخامسة بـ 17 مقعداً، بعد أن كانت في المرتبة الثانية في البرلمان السابق بـ 47 مقعداً. أما الكتلة الصدرية فقد عزّزت وجودها في البرلمان، من 54 مقعداً في انتخابات 2018 إلى 72 في الانتخابات أخيراً. وهذا يعني أن مقتدى الصدر بات يملك قرار تشكيل الحكومة العراقية المقبلة في ضوء رجحان تحالفه مع كتلة «تقدّم» التي يقودها رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، ونالت بدورها 38 مقعداً، والحزب الديموقراطي الكردستاني، الذي حاز 33 مقعداً، ما يجعل مجموع المقاعد التي حصدتها الكتل الثلاث 143، وهي تحتاج، من ثمّ، 22 مقعداً فقط للحصول على أغلبية في البرلمان وتشكيل حكومة، وهذه مهمةٌ لا ينبغي أن تكون صعبةً في ظل وجود نحو 20 نائباً مستقلاً وكتل أخرى صغيرة، يرغب بعضها بالتأكيد الانضمام للحكومة.

هناك فرصة إذاً، لأول مرة منذ الغزو الأميركي عام 2003، للابتعاد عن بدعة «الديمقراطية التوافقية» التي تختصّ بها المنطقة العربية (العراق ولبنان)، حيث يتم اقتسام «كعكة» السلطة بين القوى السياسية المتنافسة، كلٌّ حسب حجمه وقدراته (فلا يزعل أحد) في تجسيدٍ صارخ لثقافة الغنيمة السائدة في المشهد السياسي العربي، في حين تغيب المعارضة، مفهوماً وممارسة، أو يجري تغييبها عمداً، وهي التي تعدّ جوهر النظام الديمقراطي، حيث تتمثل مهمتها الرئيسية في مراقبة عمل الحكومة وكشف مواطن الفشل والفساد والقصور. أما في الديموقراطية التوافقية التي تتجسّد في توافق الكتل السياسية على نهب المال العام، فيغطّي النهابون على بعضهم في حفلة سرقةٍ جماعية لموارد البلد. ليس صعباً، بناء عليه، تفسير فشل كل الحكومات العراقية منذ عام 2003 في حلّ مشكلة الكهرباء، مثلاً، أو الماء في بلد الرافدين، وفي أحد أغنى بلدان العالم بالنفط والغاز. وفيما، تقدّر الأمم المتحدة حجم النهب والهدر الذي شهده العراق بين عامي 2003 و2018 بما يزيد عن 600 مليار دولار، لا عجب أن يكفر العراقيون بالديموقراطية (التوافقية) فيقاطع أكثرهم الانتخابات، وهم الذين خرجوا قبل عامين يرفعون شعار «نريد وطناً». الأمر عينه تكرّر في لبنان، حيث خرج الناس يرفعون شعار «كلّن يعني كلّن»، بمعنى إطاحة كل الطبقة السياسية المستمرة في حكم البلد ونهبه عبر صناديق الاقتراع.

وعلى الرغم من المقاومة التي يتوقع أن تبديها إيران وحلفاؤها من حملة الجنسية العراقية، إلا أن هناك فرصة، ليست كبيرة ربما، لاستعادة العراق قراره، والانكباب على إعادة بناء ما دمّرته حروب الأربعين عاماً الماضية، فقد وجّهت الانتخابات أخيراً ضربة كبيرة للكتل المحسوبة على إيران، والتي دأبت، إلى جانب تحويل العراق ساحةً لمعارك إيران الإقليمية، على تعطيل مشاريع التنمية والبنية التحتية، حتى يبقى العراق معتمداً على إيران في كل شيء تقريباً، من الغاز والكهرباء إلى الماء والغذاء والدواء. مصدر القلق الرئيس من ضياع هذه الفرصة يتمثل في هشاشة موقف مقتدى الصدر وافتقاده الثقة بالنفس، عندما يتعلق الأمر بإيران، ففي كل المناسبات والمواقف السابقة، كان الصدر يتراجع أمام ضغوط إيران وحلفائها، وليس هناك ما يضمن عدم حصول ذلك هذه المرّة أيضاً، وإمكانية قبوله من ثم تشكيل حكومة «توافقية» تضم الكتل نفسها التي حكمت البلاد على امتداد العقدين الماضيين. الأمر الآخر ذو الصلة أن الصدر نفسه كان جزءاً من نخبة الحكم خلال العقدين الماضيين وكتلته متورّطة في الفساد مثل باقي الكتل. ولا يُنسى أيضاً أن الصدر الذي يطالب بحل المليشيات يحتفظ هو نفسه بمليشيا «سرايا السلام» التي هاجمت ساحات الاعتصام في الناصرية وغيرها من مدن محافظة ذي قار عام 2020 ونكّلت بالمحتجين.

# أخاف أن يفوز عربي بجائزة نوبل

**سوسن جميل حسن**

في حمأة الضجيج الذي يعلو صخبُه كل عام مع اقتراب موعد الإعلان عن جائزة نوبل، الذي ازدادت فورته وعلا صخبُه وامتدّ موجه، حتى كاد أن يتحوّل إلى إعصار مع تفاقم ظاهرة مواقع التواصل الاجتماعي، يحضُر سؤالٌ ربما يصدّع الرأس قليلًا، من ضمن أسئلة أخرى تطرحها المناسبة، سؤال عن دور الأدب في السلام، طالما تُمنح الجائزة، من ضمن ما تُمنح، للأدباء وللناشطين في مضمار السلام أيضًا. وسؤال آخر لا يصدّع الرأس فحسب، بل يشعل بركانًا من المشاعر المضطربة في النفس، تدفع إلى الخوف من فوز أديب عربيٍّ بشكل عام، وسوريٍّ بشكل خاص، بهذه الجائزة، ما يترتب عليه من انقسام شاقولي في جهنم المنطقة العربية، وفي سورية خصوصًا.

ومثلما اعتدنا، نحن جمهور هذا الوطن مترامي الأطراف، العربي، فإن مفاجأتنا تكون كل مرّة على صعيدين: خيبة أملنا في منحها لأديب عربي بعد نجيب محفوظ عام 1988. وجهلنا غالبًا بأسماء الأدباء الذين ترسو الجائزة عليهم بناء على منتجهم الأدبي وما حقّق، بحسب لجنة الجائزة، على الصعيد الإنساني بما حمّل منتجه من قيم إنسانية، كما اليوم مع الفائز بها عبد الرزاق قرنح، إلّا على مستوى نخبةٍ قليلةٍ متابعةٍ ومختصّة، وتقرأ بلغاتٍ أخرى غير لغتنا العربية، خصوصا أن معظم الذين نالوا الجائزة من أدباء، روائيين كانوا أم شعراء، كانت أعمالهم قد تُرجمت قبلها إلى لغاتٍ أخرى، الإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو الألمانية وغيرها، أو كتبوا بإحدى هذه اللغات، ما ينجم عنه جهل غالبية الشعوب العربية الشائع بالمُنتج الثقافي لمعظم الفائزين، عدا واحدا من العوامل المهمة، وهو تردّي مستوى القراءة وتدنّي الاهتمام بالشؤون الثقافية لدى شعوبنا الغارقة في مشكلاتٍ من المفترض أن العالم تجاوزها ومشى في طريق الحضارة الإنسانية.

أمّا موضوع السلام والإضافة التي أضافها أو يمكن أن يضيفها الأدباء الذين فازوا أو مرشّحون للفوز، من خلال منتجهم الثقافي، ومواقفهم المعلنة من قضايا الشعوب، التي هي غالبًا محقّة، فهذه قضية إشكالية، ويلزمها البحث المتبصّر والصابر في حقلٍ واسع يضمّ أولئك الأدباء، وتتطلّب، قبل كل شيءٍ، الاتفاق على معايير السلام في عالمٍ يمور بالحروب والانتهاكات والظلم والسيطرة وصناعة القيم والمفاهيم، والكيل بمكاييل مطّاطة أو قابلة للمناورة والمداورة، ولبس القوالب كيفما جاءت، وكائنًا من يكون الذي فصّلها.

ما يهمّ هذه المقالة سؤال الاحتمالات فيما لو فاز بها أديب عربي، ألن تشتعل ثوراتٌ أخرى في منطقتنا، لن تكون الأنظمة بريئةً منها، فكيف بالشعوب التي أظهرت العقود الأخيرة كم هي مغيّبةٌ عن اللحظة، وغارقة في مشكلاتها الحارقة؟ المنطقة العربية التي لم تتفق أنظمتها على مشروع مستقبلي، حتى لو لم يتعدّ عدد المشتركين فيه الثلاثة، فكيف لو كان مشروعًا جامعًا؟ أمّا بالنسبة إلى سورية فهي مثالٌ يحقُّ لي، أنا السورية، أن أعلن عن هواجسي نحوه، انطلاقًا مما كشفته السنوات العشر المنصرمة من أمراضٍ متجذّرة ضاربة في عمق الوعي الجمعي، وعاملة أسافينها في النفوس والأرواح، ليفاجئنا هذا الجنوح القاتل نحو الالتحام بجسد القبيلة والعشيرة والطائفة والدين، من دون الوعي بالانتماء إلى وطنٍ يضم الجميع. لا يمكن إغفال السياسة، فهي تمدّ أصابعها وتبصم على كل شيءٍ في الحياة، لكن السياسة بمعناها الحقيقي الناظم لحياة الشعوب بعيدة كل البعد عن أفق وعينا. نحن شعوبٌ لا تعرف شيئًا عن السياسة، نركن إلى الاستنقاع الذي تبرع أنظمتنا في تكريسه وتخديرنا بدفئه، وأول شيء تتطلبه السياسة كي يترسّخ استقرار الأوطان أو الدول أن تكون متاحة للجميع، وأن تكون هناك معارضةٌ فاعلة، فالمعارضة هي ميزان السياسة، وليست القوى التي تحظى بالغالبية. المعارضة هي التي تكبح جنوح الأنظمة الحاكمة نحو التطرّف أو السياسات غير الصائبة، أو جموحها، هذا في الدول التي تتمتع بأنظمةٍ ديمقراطية، يتم فيها تداول السلطة بموجب خياراتٍ شعبيةٍ تقرّها صناديق الاقتراع، تكرّس فيها وعي شعبي بمفهوم السياسة ومفهوم الديمقراطية وثقة بالدستور والقوانين. وبناء عليه، كل إنجازٍ يسجّله أي مواطنٍ ينتمي إلى هذه الدولة يتلقفه الرأي العامّ وضمير الشعب على أنه إنجاز يخصّهم، فيبتهجون به، على المستويين، الرسمي والشعبي.

بالنسبة لنا، محزن ومؤسف غياب الشعور بالانتماء إلى الوطن، أو تدنّيه إلى مستوياتٍ لا تصنع فرقًا في أي أمر، أمام الانتماءات الضيقة والهويات المنتمية إلى أزمنة ما قبل الدول، خصوصا بمفهومها الحديث، وهذا أمرٌ بدا جليًا منذ البدايات في ما يخص الانتفاضة السورية، وكان سببًا مكينًا في انحراف الانتفاضة الرامية إلى ثورةٍ حقيقيةٍ تقلب فيها الواقع بكل أركانه المعيقة لتطور الشعوب والدول، وتحوّلُها إلى حرب مزّقت المجتمع وشتّتت الشعب وقسّمت الوطن، وخرّبت الإنسانَ قبل كل شيء، ولم ينجُ منها المثقفون أيضا، حتى إن المعارك الحامية في ما بينهم قد ازدهرت من على المنابر جميعها، بين معارك صغيرة وأخرى كبيرة، كادت أن تنسف كل ما راكم كل فريق من منتجٍ ثقافيٍّ قبل الحراك على قاعدة الانتماءاتَ الضيقة والاستقطاب السياسي الذي انزلقوا إليه، غافلين عن أهم شرطٍ على المثقف أن يتمسّك به، خصوصا في مجال الأدب، هو التمنّع ضد الاستقطاب السياسي، والانحياز إلى قضايا الشعوب، وهذا في الأساس موقفٌ أخلاقيٌّ يُنتظر من الأديب أن يمارسه.

ماذا لو فاز أديب سوري بجائزة نوبل، وقد جرت العادة أن يُطرح اسم الشاعر السوري أدونيس كلّ عام، وقد حقّق حضورًا عالميًا في المشهد الثقافي منذ سنوات طويلة، بما قدّمه من منتج ثري، بل جرى أيضًا تأكيد أنه الفائز بها في كل موسم، أقلّه في العقدين الأخيرين؟ ألن يكون هذا، فيما لو حصل، سببًا إضافيًا في استمرار الزلزال السوري الذي لم يزل نشطًا إلى اليوم؟ أساسًا المعركة تبدأ قبل إعلان النتائج بأسابيع، ويشتدّ صخبُها وتتكاثف نيرانها كلما اقترب الموعد، وتصبح قضية فوزه، أو نكران الجائزة عليه، قضيةً خلافيةً شرسة تفتح أبوابًا عريضة على كل أسباب الصراع السابقة. والمشكلة أن شريحة واسعة لم تقرأ لأدونيس أو غيره، فالدول المتقدّمة هي التي تعتني بالقراءة عنصرا أساسيا في بناء الفرد، فيبدأ التأهيل لها أسلوب حياة منذ الطفولة الباكرة، منذ دور الحضانة، لينمو هذا النشاط ويُعزّز هذا الهدف في الصفوف المتقدّمة، بينما في مدارسنا تراجعت المكتبات المدرسية حتى انعدمت، وصولًا إلى الجامعات التي تتميز بضحالة مكتباتها.

أما الخلاف بالنسبة لأدونيس فقد بدأ باكرًا في عمر الأزمة، بسبب تصريحاته بشأن الحراك وموقفه منه، والرسالة التي وجهها إلى الرئيس السوري في العام 2011.

يلزم مجتمعاتنا كثير من الاشتغال والأخذ بيدها حتى تصل إلى العتبات الأولى للدخول في العصر، فالأنظمة الماسكة بمصير شعوبها تشلّ الحياة كي تبقى الشعوب بحاجةٍ دائمةٍ إليها، تمسك بيدها وتوديها إلى حيث هي تريد، لا الشعوب. ونحن لدينا أنظمة وحيدة شمولية، تستأثر بالحكم، لا تعترف بالتعدّدية ولا بضرورة المعارضة، بل لا تسمح بها. لذلك تعثرت وسقطت المعارضات الطارئة التي ظهرت على هامش الثورات، نظرًا إلى انعدام خبرتها السياسية الفعلية في المجال والزمن اللذين كان من الضروري حيازتهما، ولا تُفسح مجالًا لمؤسسات مجتمع مدني بأن تقوم ويكون لها دور فاعل في النهوض بالمجتمع من استنقاعه ودفعه في طريق صنع حياته. لذلك كل قضية من المفترض أن تعني الجميع تنقلب إلى قضية خلافية، تُدار حولها وبسببها المعارك، فلو فاز أدونيس أو غيره بجائزة، نوبل أو غيرها، لن يكون هذا الفوز في خانة الثيمات التي يمكن أن يفتخر الوطن بها، بعد أن صار مفهومه غائبًا، وصار الوطن مثل طفل دائرة الطباشير القوقازية، كل جهة تدّعي أمومتها له وأحقيّتها به، بينما الوطن يضيع، والثقافة تتردّى، والمثقفون، في غالبيتهم، يعجزون عن صنع منظومتهم الثقافية المترفعة عن الاستقطابات، الرامية إلى تكوين جسد ثقافي إبداعي، يمكن أن يضاهي المنظومات العالمية، ويعرف كيف يجمع الشعوب حوله، ويُنتج رموزًا تفتخر بها، وجوائز تستحقها، بدلًا من هذه المعارك التي تحرق أكبر منتج ثقافي لدى الشعب. وستكون الحرب الدائرة على هامش هذا الفوز ربما سببًا أساسيًا من أسباب انكفاء العالم عنّا، وعن الاهتمام بقضايانا التي لم تعد تحتل مقدّمات نشرات الأخبار منذ مدة، عدا ضحالة الاهتمام بترجمة منجزنا الإبداعي، وعدم اكتراثنا نحن أصلًا بتنشيط هذا النشاط، أو مواكبة ما يُنجز في العالم.

لهذا أستطيع القول: إنني كفرد ينتمي إلى هذه البلاد التي كانت تسمى سورية، وإلى هذا الوطن الذي يسمى عربيًا، أخاف من فوز واحد من بيننا بجائزة نوبل، كي لا يُصبّ وقودٌ جديد على نيراننا التي لم تنطفئ، وليست مرشّحة للانطفاء، ما دام أن حياتنا ما زالت تمعن في يباسها في درب تحوّلنا الجماعي إلى حطبٍ لهذه النيران التي كلما اتقدت قالت: «هل من مزيد»؟

(كاتبة سورية في برلين)

> محزن ومؤسف غياب الشعور بالانتماء إلى الوطن، أو تدنّيه إلى مستويات لا تصنع فرقاً في أي أمر

> أخاف من فوز واحد من بيننا بجائزة نوبل، كي لا يُصبّ وقودٌ جديد على نيراننا التي لم تنطفئ

# نوستالجيا الديكتاتورية في تونس

**أنور الجمعاوي**

الحنين إلى الديكتاتورية حالة شعورية، وظاهرة سلوكية غير سويّة، تنتشر في المجتمعات التي لم يترسّخ فيها الوعي بقيمة الديمقراطية وأهمّيتها في إدارة دواليب الدولة، وتأمين الحرّيات العامّة والخاصّة، والتعدّدية، والتداول السلمي على السلطة. وتعاني الجموع الميّالة إلى الحكم الأحادي في الدول النامية غالبا من نقصٍ حادّ في الثقافة السياسية، والتنمية الشاملة، ومن خوفٍ من المستقبل. ويدفعها الشعور بالعجز والإحباط أحيانا إلى درجة التفريط في حقوقها المدنية، والتعلّق بشخص القائد/ الديكتاتور ووعوده الوهمية بحثا عن رخاءٍ قد لا يُدرك، وعن رفاهٍ قد لا يتحقق، وعن طمأنينةٍ قد لا تُبلغ في ظلّ حكم استبدادي، مغلق. والديكتاتورية نظام حكم يستمدّ شرعيته الواقعية من معاناة المحكومين، ومن أزمات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويمسك الفرد وحاشيته في النظام الديكتاتوري بزمام السلطة عن طريق سطوة العصبية أو القوّات المسلّحة، وعبر تقويض الديمقراطية من الداخل، وتهميش الدستور، والهيئات الحقوقية والنقابية والمدنية، وتجميع المستبدّ كلّ السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده على نحوٍ يجعله يحكم البلد بلا حسيب ولا رقيب.

وراكم المواطنون في تونس على مدى عشر سنوات من الثورة (2011)على الدولة القامعة المنجزات الديمقراطية، فمارسوا حقّ الانتخاب وثقافة الاختلاف، وتداولوا على السلطة، ووضعوا دستورا تقدّميا، ضمن الحرّيات، وقطع مع الحكم الفردي/ الشمولي، وجعل العلاقة بين السلطات الثلاث تنبني على أساسَي الاستقلالية والتعاون في آن. وتمّ إرساء هياكل رقابية مؤقتة وأخرى مستدامة لمراقبة دستورية القوانين، وتقويم أداء المؤسسات السيادية في الدولة، وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وعلى الرغم من أهمية اللبنات المُنجزة على درب التأسيس لدولة مدنيةٍ، تعدّديةٍ، تقدّمية، ظلّت الديمقراطية التونسية هشّة، تتهدّدها موجات التشويه، وحملات الحنين إلى الديكتاتورية. ولذلك في السياق التونسي تجلّياتٌ عدّة وأسبابٌ شتّى. ظلّت نوستالجيا الديكتاتورية شعورا يُخالج طيْفا معتبرا من التونسيين منذ السنوات الأولى التي تلت الثورة (2011)، فقد رأى كثيرون من أتباع النظام القديم في الديمقراطية خطرا يتهدّد مصالحهم، وخشوا من أن تكون مرحلة الانتقال الديمقراطي مرحلة محاسبةٍ شاملة، جادّة وفترة كشف شفّاف لانتهاكات الدولة القامعة. لذلك عمدوا إلى تنظيم أنفسهم في نقابات، وأحزاب، وجمعيات مدنية شكّلت قوّة ضغط على المنظومة الحاكمة التي أنتجتها الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية بعد الثورة. واستغلّ أشياع العودة إلى الحقبة الديكتاتورية الحالة الديمقراطية وما رافقها من حرّيات، ليؤسّسوا منابر إعلامية وأفضية تعبيرية عديدة، أدمنت تبخيس الثورة، والتهوين من قيمة الانتقال الديمقراطي. واحترفت تلك المنابر التشكيك في كلّ شيء، على نحوٍ زعزع الثقة بين الحاكم والمحكوم. وروّجتْ خطاب الكراهية، وتشويه الشهداء، والمناضلين، والسياسيين، والحقوقيين، وسجناء الرأي الذين كافحوا طويلا من أجل فكّ أسار الدولة الكليانية وبناء الجمهورية الثانية. وكان القصد من تلك الحملات الدعائية المحمومة تزييف الوعي الجمعي، وتيئيس الناس من الاستحقاق الديمقراطي ومنجزاته الحقوقية المكتسبة، وتعميم الإحساس بالحنين إلى صنم الرئيس/ المقدّس، وزمن الرأي الواحد والحكم السلطوي/ المطلق.

وتجلّى النزوع نحو الزمن الشمولي مع صعود الحزب الدستوري الحرّ، سليل الحزب الأحادي/ الحاكم قبل الثورة (التجمّع الدستوري الديمقراطي) إلى البرلمان (2019)، فقد مثّل وصول ذلك الحزب من جديد إلى المجلس التشريعي دليلا على أنّ شقًّا من التونسيين ما انفكّوا أسْرى لدولة الرجل الواحد. وحوّلت رئيسة الحزب، عبير موسي، مجلس نوّاب الشعب إلى حلبة للصراع اليومي العنيف والمتشنّج مع رئاسة المجلس والنوّاب المخالفين لها، وعطّلت العمل البرلماني مرارا، بغاية النكاية بخصومها، وفرض وجهة نظرها. وظلّت طوال فترة عملها النيابي تروّج خطابا دوغمائيا، إقصائيا، بتوعّد الغير، ويدّعي امتلاك الحقيقة المطلقة. وساهم ذلك في ترذيل المشهد السياسي عموما والبرلماني خصوصا، غير أنّ ذلك النهج التعبوي/ التضليلي، المدجّج بالمال، وبقوّة وسائل الإعلام، والإغراء بالتغيير الشامل، جمّع من حولها طيْفا من الشعبويين وأنصار الثورة المضادّة الذين هتفوا خلال ملتقياتها «الشعب معاك يا عبير»، وهو شعارٌ يمارس الوصاية على الشعب، وينطق بدلا عنه، وذلك على سبيل التضليل والتعتيم على ميول الناس السياسية المختلفة التي لا تُعْرف يقينا إلاّ بمراجعة صناديق الاقتراع. وتنادوا «بالروح، بالدم نفديك يا عبير»، إمعانا في تقديس الشخص، وتعبيرا عن ذوبان الجموع في الذات القائدة/ المتنفّذة، وتصايحوا «عبير رئيسة .. عبير أو لا أحد»، تعبيرا عن الارتهان لسطوة الفكر الأحادي/ الرجعي، واستعادة لفانتازيا الرئيس المتعالي، الواحد/ الأحد. ومعلوم أنّ ذلك السلوك الشعبوي، المترع بالمديح، والمؤثّث بالتهليل والتصفيق، يعبّر عن حنينٍ معلنٍ للدكتاتورية، ويستحضر ممارساتٍ دعائيةً مقيتةً سئمها التونسيون زمن الحبيب بورقيبة وخلفه زين العابدين بن علي.

وشهدت سنة 2019 أيضا صعود ما يُعرف بتيّار قيس سعيّد، وهو تيّار غير متجانس من حيث تركيبته الفئوية، ويبدو في الظاهر تلقائيا، وغير مهيْكل. لكن تُديره في الواقع تنسيقيات (لجان شعبية) منظّمة وغير معلنة غالبا. ويروّج «القيسيون» فكرة افتكاك الدولة من الإسلام السياسي خصوصا، ومن الأحزاب عموما، واستئناف ثورة 17 ديسمبر2010. وانخرط في هذا التيّار غاضبون من الأداء الاقتصادي والتنموي المتعثّر خلال العشرية الديمقراطية المنقضية، وقوميون مهووسون بعداء الإسلاميين، وأحزاب يسارية ذريرية (صغيرة) خسرت الاستحقاقات الانتخابية بعد الثورة، وطيفٌ من أتباع النظام القديم الذين تربّوا على التصفيق للاستبداد، وفقدوا كثيرا من سطوتهم وامتيازاتهم في الزمن الديمقراطي. يضاف إلى هؤلاء فئة من الشباب الذين ظلّوا على هامشٍ القرار بعد الثورة، ويعلّقون آمالا عريضةً على الرئيس قيس سعيّد، فهم يريدون أن يمكّنهم في مفاصل الدولة، وأن يشغّلهم فورا، وأن يضمن لهم هجرةً نظاميةً سهلة إلى الخارج. ويلتقي هؤلاء، على اختلافهم، عند تمجيد الرئيس، واعتباره الصواب المطلق، ومطالبته بحلّ كلّ كبيرة وصغيرة من مشكلات تونس العديدة. وعلى الرغم مما تضمّنته التدابير الاستثنائية والأمر الرئاسي عدد 117 من انزياح عن الدستور، ومركزة للسلطة بيد الحاكم الفرد، من دون رقيب ولا حسيب، ومن دون تسقيف زمني، فإنّ المحسوبين على الرئيس لا يرون حرجا في تخوين معارضيه، وترديد شعاراتٍ من قبيل «التدابير الاستثنائية تمثّلني»، «الله أحد، الله أحد، قيس سعيّد ما كيفو (ليس مثله) أحد»، وذلك إمعانا في الحنين إلى الحكم السلطوي/ الفردي، وبغاية إغراء للرئيس وتحفيزه لأن يلبس جبّة الديكتاتور المطلق/ الحاكم بأمره في كلّ شيء، وتحميله تاليا عواقب الفشل أو النجاح لا محالة.

ويمكن من منظور أنتروبولوجي، تحليلي، تفسير القابلية للاستبداد لدى فئةٍ من التونسيين بعدّة معطيات، لعلّ أهمّها أنّ الناس تعوّدوا على امتداد عقود بعد الاستقلال على حكم الرئيس الواحد، الأب/ الراعي، المهيمن على كلّ الصلاحيات والسلطات، ومنحوه في ثقافتهم المتكلسة، الدوغمائية، وسلوكهم الانطباعي/ الانفعالي مكانة عليّة، وقوّة خارقة، وظنّوا أنّه كائن متعال، مؤبّد، بيده الحلّ والعقد، وعليه المعوّل في استمرار الدولة ووحدتها، وظنّوا البلد مزرعةً للرئيس وعائلته، وبطانته فصفّقوا لهم طويلا ودانوا لهم بالولاء، من دون أن يغنموا من ذلك تنمية شاملة، ولا توزيعا عادلا للثروة، ولا رفاها عامّا ولا حرّية مستدامة. وبسقوط الرئيس، شعرت تلك الجموع بالعطالة واليأس، والنقص، والفراغ، فسعت إلى إحياء صورة الرئيس/ الزعيم على كيْفٍ ما، تحقيقا لوجودها المعطوب ولمصالحها الفئوية الضيّقة. يضاف إلى ذلك صعوبة ردّ النّاس عمّا ألفوا، وحداثة التجربة الديمقراطية في البلاد، التي لم تعمّر بعدُ طويلا، ولم ترسّخ جذورها في الاجتماع التونسي لقصر المدّة من ناحية، ولتقصير مكوّنات المجتمع المدني (جمعيات، أحزاب، نقابات) في نشر الثقافة الديمقراطية، وإقناع العوامّ والشباب الصاعد بقيمتها التحريرية والوجودية العالية من ناحية أخرى. هذا إلى جانب انخراط الفرقاء السياسيين، حاكمين ومعارضين، بعد الثورة في معارك أيديولوجية طاحنة، وصراع محتدمٍ على مراكز الحكم، وهو ما استهلكَ كثيراً من الوقت، والمال، والجهد، وعدم التفاتهم، بدل ذلك، إلى ضرورة تحصين الديمقراطية بإرساء محكمة دستورية، وتجريم تبييض الديكتاتورية، ووضع حدّ للفساد والإفلات من العقاب، وهو ما فتح المجال لصعود أنصار الثورة المضادّة وقوى الشدّ إلى الخلْف. كما أنّ فشل النخب الحاكمة في رفد المنجز الحقوقي/ الديمقراطي بنقلةٍ اقتصاديةٍ نوعية، تضمن للناس درجةً معتبرةً من الرفاه، ساهم في جعل الديمقراطية التونسية فقيرة، هشّة وبلا عائد تنموي، وعزّز ذلك عمليّا من احتمالات صعود الشعبوية، وانتشار نوستالجيا الديكتاتورية.

ختاما، لم تكن الديمقراطية في تونس حالةً معْطاة. بل كانت ثمرة كفاح أجيالٍ من الحقوقيين، والسياسيين، والنقابيين، والشهداء، وسجناء الرأي، وجُلّ المواطنين. وأحرى بالتونسيين بذل الجهد للمحافظة على هذا المكسب تكريسا لمشروع دولة المواطنين. أمّا الديكتاتورية فلا يمكن أن تكون حميدة، ولا عادلة، ولا تقدّمية. بل هي مفسدة عامّة، وشرّ محض، يؤدّي إلى هدْر الطاقة، وقمْع المختلف، وتحنيط الفكر، ومصادرة الحرّية، وخراب العمران لا محالة.

(كاتب وأستاذ جامعي تونسي)

> ظلّت نوستالجيا الديكتاتورية شعوراً يُخالج طيْفاً معتبراً من التونسيين منذ السنوات الأولى التي تلت الثورة

> تيّار قيس سعيّد غير متجانس من حيث تركيبته الفئوية، ويبدو في الظاهر تلقائياً، وغير مهيْكل

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

**المكاتب**
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads